دور التحكيم التجاري في جذب الاستثمارات

الباحث ناصر الزعابي

باحث أول تشريعي في الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي

TAHKEEM SHJ

يعد الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو، وتحسين مستوى المعيشة، وفي ظل المنافسة الشديدة بين الدول لجذب الاستثمارات، باتت بيئة الاستثمار عاملاً حاسماً في اختيار المستثمرين لمشاريعهم والدول التي يستثمرون فيها وبعد التحكيم التجاري الدولي ذا أهمية كقضاء رئيسي للتجارة الدولية، وذلك نظرا لأن الدول التي تستضيف التحكيم تشجع الاستثمار الأجنبي بقصد تلك الاتفاقيات إليها بدرجة أولى، والإحاطة به كأحد التحكيم والحد من فعالية الاستثمار الأجنبي وتشجيعه، وبعد وضع آليات واضحة ومحددة وسهلة لتسوية المنازعات من العوامل الأساسية التي تسهم في خلق بيئة استثمار جاذبة، وهنا يتصدر التحكيم المشهد - خصوصا - مع تنامي التداخلات الاقتصادية بين الدول - باعتباره من أهم الوسائل البديلة لتسوية المنازعات، حيث يوفر آلية فعالة وسريعة وحيادية لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة أو بين المستثمرين أنفسهم.

وقد عرفت لجنة الأمم المتحدة (الأونسيترال) اتفاق التحكيم بأنه: "اتفاق بين الطرفين على أن يحيلا إلى التحكيم جميع أو بعض المنازعات، التي نشأت أو قد تنشأ بينهما، بشأن علاقة قانونية محددة، سواء أكانت تعاقدية أم غير تعاقدية، ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في شكل بند تحكيم وارد في عقد، أو في شكل اتفاق منفصل". وعرف المشرع الإماراتي في المادة الأولى التحكيم بأنه: وسيلة ينتهصا القانون يتم من خلالها الفصل بحكم ملزم في نزاع بين طرفين أو أكثر بواسطة هيئة التحكيم بناء على اتفاق الأطراف، فمن الواضح تشابه التعريفين من خلال اتفاق الطرفين على استعمال وسيلة التحكيم في حل المنازعات التجارية بينهما.

تعد حماية المستثمرين أداة فعالة في جذب الاستثمار، وهو أمر ضروري للنمو الاقتصادي والتنمية، وتعد اتفاقيات الاستثمار الدولية الركائز الأساسية التي تعمل على دعم مصالح المستثمرين الأجانب وتحفيز الاستثمار بين الدول، وتكمن إحدى نقاط القوة الرئيسية في نظام تسوية المنازعات، السماح للمستثمرين بتقديم المطالبات مباشرة من خلال محكمة تحكيم دولية أو محلية مستقلة خارج نطاق اختصاص الدولة المضيفة، مثل المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية.

ويوفر التحكيم التجاري مزايا لا تتوفر في القضاء العادي، حيث تتميز إجراءات التحكيم بسرعتها ومرونتها مقارنة بالإجراءات القضائية الطويلة والمعقدة، مما يسهم ذلك في توفير الوقت والتكاليف على الأطراف المتنازعة، ويساعد في الحفاظ على استمرارية الأعمال، كما تتم إجراءات التحكيم عادة بشكل خاص، لحماية سمعة الأطراف المتنازعة، والحفاظ على سرية المعلومات التجارية الحساسة، مما يساعد على تجنب الضرر بسمعة الشركة والتأثير على علاقاتها التجارية.

ويمكن للأطراف اختيار محكمين يتمتعون بخبرات متخصصة في المجال المعني، مما يضمن حصولهم على قرارات مستنيرة وموضوعية وعلمية، فيسهم ذلك في فهم أعمق للقضايا المعروضة على التحكيم، واتخاذ قرارات أكثر دقة، ويتيح التحكيم للأطراف حرية أكبر في تحديد الإجراءات والقواعد التي تحكم التحكيم، مما يجعله أكثر ملاءمة لاحتياجاتهم الخاصة، ويمكن تكييف الإجراءات لتناسب طبيعة النزاع وحجم الأطراف المتنازعة، وتعد قرارات التحكيم الدولية قابلة للتنفيذ في الكثير من الدول، مما يضمن احترام حقوق المستثمرين وحماية مصالحهم، ويسهم ذلك في تسهيل التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، ويعزز ثقة المستثمرين في النظام القانوني للدولة، ويجعلها وجهة جاذبة للاستثمار، ويساعد ذلك في خلق بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة، ويسهم التحكيم في تخفيف الضغط على المحاكم، مما يتيح لها التركيز على القضايا الجنائية والقضايا المعقدة.

وفي دولة الإمارات، تجد العديد من المراكز الرائدة في مجال التحكيم التي اكتسبت سمعة عالمية مرموقة، ومنها على سبيل المثال مركز دبي للتحكيم الدولي، حيث يلعب متوسط قيمة القضايا المسجلة فيه سنويًا 5,6 مليار درهم إماراتي، بالإضافة إلى ذلك شهدت تشريعات التحكيم تطورا ملحوظا وصولًا إلى إصدار القانون الحالي للتحكيم لعام ٢٠٢٣.

وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

نظم قانون الإجراءات المدنية الاتحادي رقم (١١) لسنة ١٩٩٢ القواعد الحاكمة للتحكيم التجاري في المادة الأولى، فميز التحكيم بين نوعي التحكيم، وهما ما يقع داخل المحكمة، وما يقع خارج المحكمة في حالة التحكيم الخاص أو التحكيم المؤسسي، وما يميز بين نوعي التحكيم إجراءات إيداع حكم المحكمين.

المرحلة الثانية:

جاءت مرحلة استقلال التحكيم بصدور القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨، الذي يعكس تطور التشريعات القانونية ورغبة الدولة في جذب الاستثمار عبر وضع قانون مستقل للتحكيم، وقد ضم هذا القانون نواكب النظم الدولية الحديثة، خاصة "القانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي" الصادر عن لجنة التجارة الدولية للأمم المتحدة (الأونسترال)

كما سعد القانون بتوسيع مفهوم عقد جلسات التحكيم، فصار بإمكان الأطراف عقد الجلسات عن بُعد باستخدام التقنيات الإلكترونية، ويشمل ذلك المداولة والاستعانة بالخبراء والاستماع للشهادة المشهود بها عبر وسائل الاتصال، وأجاز القانون أيضًا للأطراف اختيار القانون الواجب التطبيق على النزاع بشرط عدم مخالفة النظام العام في الدولة، كما سمح باللجوء للتحكيم بعد بدء النزاع، حتى لو كان هناك دعوى قضائية، شرط تحديد المسائل التي يشملها التحكيم.

المرحلة الثالثة:

صدور تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٨ بشأن التحكيم، حيث أضيف شرط جديد حيث أن يتوافر في المحكم، وهو أن تكون له علاقة مباشرة في أي من أطراف الدعوى التحكيمية تمس بحيدته أو نزاهته أو استقلاليته، وسلطة أطراف التحكيم في الاتفاق على الإجراءات التي يتعين على هيئة التحكيم اتباعها للسير في التحكيم بما في ذلك في الدولة ما لم يتفق أطرافه على إخضاعه لـ شرط قانون تحكيم آخر شريطة عدم التعارض مع النظام العام والآداب العامة للدولة، وكل تحكيم تجاري دولي يجري في الخارج يتفق أطرافه على إخضاعه لأحكام هذا القانون، وكل تحكيم ناشئ عن نزاع بشأن علاقة قانونية مقررة كانت أو غير عقدية تنطبعها القوانين النافذة في الدولة إذا ما استثنى فيها بنص خاص، وقد كان للمجلس الوطني الاتحادي دور كبير بمناقشة مشروع القانون والتصديق عليه، وإضافة التعديلات الجوهرية عليه التي تسهم في عملية التحكيم وجذب المستثمرين والنمو في عقودهم على شرط التحكيم سواء داخل الدولة أو خارجها، فأضاف المجلس أن يكون الإعلان في إنهاء صفة المحكم بكافة وسائل الإعلان والتواصل المعمول بها في الدولة، وقد أضاف المجلس في تطبيق قانون الإرادة على موضوع النزاع في المادة (٣٧) من القانون سبعد مخالفة النظام العام والآداب العامة في الدولة، وكذلك العديد من التعديلات لتوحيد المصطلحات الإجرائية طبقاً للصياغة.

وبناء على ما سبق، فقد ازدادت أهمية التحكيم التجاري الدولي، وعلى وجه الخصوص، التحكيم الداخل، الأمر الذي جعل الهيئات والمؤسسات الدولية، العالمية والإقليمية، الحكومية والخاصة، تعمل على وضع دور التحكيم إلى مستويات أكبر وأعلى، إلى النحو الذي صار فيه التحكيم التجاري الدولي القضاء الرئيسي للتجارة الدولية، أو للفصل في المنازعات التجارية المتصلة بالعلاقات والمعاملات ذات العنصر الأجنبي.

واتطلاقاً من هذه الفكرة نستنتج بأن أهمية التحكيم التجاري الدولي تتزايد، وأن الهيئات والمؤسسات الدولية تتجه إلى رفع دور التحكيم التجاري والدولي وتطويره إلى مستويات أعلى، وبناء عليه ضرورة قيام المؤسسات والمراكز في الدولة ذات العلاقة بدراسة ونشر المعرفة في التحكيم المتخصص، وذلك لاختيار مجال تخصص لما يكون موجوداً في مراكز التحكيم الأخرى، والعمل على نشر التحكيم التجاري الدولي المتخصص لا سيما التحكيم البحري وغيره من التخصصات الفنية الأخرى، وذلك عن طريق طرح موضوعاتها في الحلقات النقاشية، والاستعانة بالمتخصصين لإجراء دراسات متخصصة ومعمقة لمختلف مسائل التحكيم، لا سيما تلك المسائل المدرجة ضمن نطاق حرية التجارة، وإعداد قوائم للمحكمين على أساس التخصص والخبرة الفنية، وتيسير الإجراءات المتعلقة بالتحكيم الافتراضي واستخدام التكنولوجيا، وقد تشمل قواعد واضحة للتقنيات الرقمية في جلسات التحكيم، مع ضمان سرية المعلومات وحمايتها، وإجراء معايير مرحلية للخيار المحكمين بطريقة تضمن النزاهة والحياد، والذي سيكون تأثيره زيادة في ثقة المستثمرين الأجانب في نظام التحكيم الإماراتي، نظراً إلى الشفافية والاستقلالية المضافة، وسهولة الإجراءات باستخدام التحكيم الرقمي، كما سيجعل التحكيم أكثر جاذبية للشركات الدولية التي تبحث عن حلول قانونية مرنة وفعالة، مما يدعم تحدف الاستثمارات الخارجية، ويرسخ مكانة الإمارات كوجهة دولية للتحكيم التجاري.

ومن الأهمية التركيز على، وضع أسس تشريعية لدعم التحكيم الاستثماري لحل النزاعات بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة، عند نشوب خلاف بين مستثمر أجنبي ودولة مضيفة حول استثمار قائم، فيلجأ المستثمر إلى التحكيم لحماية استثماراته في الدولة المضيفة بدلاً من الاعتماد على النظام القضائي المحلي للدولة، حيث يتيح التحكيم الدولي منصة محايدة ومستقلة للنظر في نزاعاته، وضمان حقوقه وفق القوانين الدولية وقوانين الدولة المستضيفة، فوجود التحكيم الاستثماري في التشريعات الإماراتية له تأثيرات إيجابية إذ يعزز الثقة في بيئة الاستثمار، ويجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، ويمنح المستثمرين حقوقاً إضافية وطرقاً لحل النزاعات عن طريق وسائل وسريع، بعيداً عن الضغوط السياسية أو المحلية، مما يزيد من الطمئنان على حقوقهم، ووجود تشريعات تدعم التحكيم الاستثماري تجعل الدولة وجهة استثمارية مرغوبة، ما يسهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة تدعم النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل، وتزيد من قدرتها على إبرام اتفاقيات تجارية واستثمارية مع الدول الأخرى، ما يحسّن من موقعها كمكان آمن ومستقر للاستثمار، ولذلك فإن تعميق التحكيم الاستثماري في التشريعات يعزز الثقة لدى المستثمرين، ويشجعهم على ضخ استثماراتهم في السوق المحلي، ويجعل من الدولة بيئة استثمارية مواتية ومستقرة، مما يسهم في ازدهار الاقتصاد الوطني.